

الاقتصاد الفلسطيني بين التبعية والتحرر الواقع والأفاق

د/ أشرف سليمان حميد الصوفي

جامعة الحاج لخضر - باتنة

مقدمة:

عمل الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 من خلال سياسات ثابتة ومبرمجة علي إلحاق الاقتصاد الفلسطيني إلحاقا تاما بالاقتصاد الإسرائيلي، بحيث أصبح هذا الاقتصاد تابعا وخاضعا وضعيفا وغير قادر علي المنافسة، ويتركز نشاطه الأساسي في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي بكل تفاصيله.

وقد أدت سياسات وممارسات الاحتلال إلي إيجاد تشوهات واختلالات هيكلية في البنية الاقتصادية للمناطق الفلسطينية، حيث أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عددا كبيرا من الأوامر و التعليمات العسكرية التي هدفت إلي الاستيلاء علي أكبر قدر ممكن من الأرض والموارد الاقتصادية الفلسطينية، وتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بهدف الاستحواذ عليها ووضعها تحت تصرف الاقتصاد الإسرائيلي، والإبقاء علي المناطق المحتلة كسوق محمي لصالح المنتجين الإسرائيليين.

لم تتخل إسرائيل عن سياستها هذه حتى بعد عملية السلام وتوقيع اتفاقية باريس، مما أدى إلي تعميق هذه التبعية وتكريس مختلف جوانبها، وكان لهذه السياسات خلال سنوات الاحتلال الطويلة تأثيرات عميقة علي مستويات الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني. كما أصبح تزايد اعتماد الاقتصاد الفلسطيني علي الاقتصاد الإسرائيلي أداة ضغط فاعلة في أيدي سلطات الاحتلال، إذ تلجأ السلطات الإسرائيلية إلي فرض إجراءات أمنية مصحوبة ومتزامنة بعقوبات اقتصادية تصل إلي حد الإغلاق والحصار والخنق الاقتصادي، وذلك لخنق طموحات الفلسطينيين وتطلعاتهم إلي الانعتاق الاقتصادي.

مشكلة الدراسة : تتلخص مشكلة الدراسة في العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي غير المتكافئة ، والتي ترتب عليها حصار الاقتصاد

الفلسطيني ومحاولة عزله عن العالم وعن محيطه العربي ، وربطه بالاقتصاد الإسرائيلي ، والإبقاء عليه سوقا مفتوحة أمام المنتجات الإسرائيلية في اتجاه واحد ، مما أفقد الاقتصاد الفلسطيني مزايا عديدة ، وفي الوقت نفسه أدى إلي اختلالات هيكلية تحتاج إلي جهود مختلفة لإصلاحها ، وعلى صعيد آخر فإن فك الارتباط بين الاقتصاديين ليست بالعملية السهلة ، فهي معقدة وتحتاج إلي وقت طويل ، لذلك فإن البحث عن آليات لفك الارتباط يمثل أحد المشاكل الرئيسية التي ستعالجها هذه الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

- هل هناك إمكانية لفك الارتباط الاقتصادي مع الاقتصاد الإسرائيلي ؟
- ما هي الخيارات المتاحة والمطروحة أمام الاقتصاد الفلسطيني عند فك ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي ؟

هدف الدراسة : يتمثل هدف الدراسة في التعرف علي عوامل وقوى الارتباط بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي وأسباب هذه العوامل ، وبالتالي مدى إمكانية إيجاد آليات تتلاءم مع الواقع الاقتصادي الفلسطيني لفك ذلك الارتباط والسير في طريق التحرر من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي ، وربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي بصفة أساسية وبمحيطه العالمي من أجل خلق تنمية اقتصادية شمولية وتهيئة الأسباب لآليات نمو ذاتية للاقتصاد الوطني الفلسطيني.

منهجية الدراسة : تتخذ الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي ، أي وصف المشكلة الاقتصادية وهي الارتباط الاقتصادي مع إسرائيل وتحليل هذا الارتباط وأثاره علي الاقتصاد الفلسطيني.

فترة الدراسة: تغطي الدراسة الفترة ما بين 1994-2010 ، وهي تبدأ من فترة تولي السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها في الضفة الغربية وقطاع غزة .

1- الملامح الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني

الفلسطيني حول حجم الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية و الثابتة، إلى حدوث تطور في قيمة هذين المؤشرين، و ذلك لغاية نهاية المرحلة الانتقالية عام 1999، إلا أنها شهدت تدهور مستمر خلال انتفاضة الأقصى.

و يوضح الجدول (1)، النمو الملحوظ لقيم كل من الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي الإجمالي في السنوات الأولى لنشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، فلقد تزايد معدل نمو كل من المؤشرين منذ عام 1994 و حتى عام 1999، ثم أخذ في الانخفاض حتى العام 2002، ليعاود الارتفاع في الأعوام الثلاثة التالية لينخفضا في عام 2006، ثم يعاود الارتفاع حتى عام 2010 ليحققا اعلى مستوي علي الإطلاق منذ قيام السلطة بقيمة 5728 و 6245.6 علي التوالي.

2-1- نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي و الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2010):

يوضح الجدول (1) نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي و إجمالي الناتج المحلي، حيث نجد أن هناك تحسنا ملحوظا علي نصيب الفرد من الدخل القومي و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1997-1999)، ثم يأخذ في الانخفاض في السنوات التالية حتى عام 2002، ليعاود الارتفاع خلال عامي 2003-2005، ولكنه ينخفض ثانية في العام 2006، ليعاود الارتفاع بعد ذلك حتى 2010، و يعتبر هذا المؤشر من أصدق المؤشرات الاقتصادية الذي يدل علي مدى تدهور و تراجع الاقتصاد الفلسطيني.

بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في سبتمبر 1993، و نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، برزت متغيرات جديدة ذات تأثير مهم علي بيئة و آليات التنمية الفلسطينية، فقد أصبح للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة و للمرة الأولى إدارة تنموية رسمية و لها مصلحة في إطلاق عملية التنمية و التخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، و قد امتلكت هذه الإدارة بموجب اتفاقيات أوسلو، أدوات إدارية و اقتصادية هامة لإدارة و توجيه عملية التنمية و التأثير عليها، كما قدمت الجهات المانحة معونات كبيرة للسلطة الوطنية الفلسطينية بغرض مساعدتها في مواجهة مشكلات التخلف التي تراكمت علي مدى العقود الماضية، و لإطلاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية⁽¹⁾.

و لقد حققت السلطة الوطنية الفلسطينية تقدما ملموسا فيما يخص إنشاء جهاز حكومي فعال بعد سنوات من التلكك تحت الاحتلال⁽²⁾، و بدأت ملامح جديدة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية و قطاع غزة، ترتبط بقدوم هذه السلطة، و ذلك لارتباط السلطة باتفاقيات اقتصادية (اتفاقية باريس) ، التي بدأت ترسم معالم جديدة في طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني و علاقته الدولية في الشؤون الاقتصادية⁽³⁾، و لمعرفة واقع الحال بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة (1994-2010)، سوف نوضح أهم المؤشرات العامة في أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال تلك الفترة.

1-1- الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي الإجمالي: (1994-2010):

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء

جدول(1): الناتج المحلي الإجمالي، و الدخل القومي الإجمالي و نصيب الفرد بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1994-2010)

السنة	المؤشر	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	معدل النمو %	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	معدل النمو %	الدخل القومي الإجمالي (مليون دولار)	معدل النمو %	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (دولار)	معدل النمو %
1994	3	3,012	-	1406.2	-	3,407.0	-	1590.4	-
5199	2	3,193	6	1388.2	1.3-	3,683.4	8	1601.2	0.6
6199	0	3,286	2.9	1347.8	2.9-	3,721.7	1	1526.5	4.6-
7199	6	3,701	12.6	1437.7	6.7	4,218.6	13.4	1638.5	7.3
8199	9	4,147	12	1558.4	8.4	4,869.5	15.4	1829.5	11.6
9199	7	4,511	8.8	1640.3	5.3	5,285.6	8.5	1921.7	5
2000	5	4,118	8.7-	1450.2	11.6-	4,770.6	9.7-	1679.8	12.6-
2001	2	3,765	8.6-	1287.9	11.2-	4,096.7	14.1-	1401.2	16.6-
2002	1	3,264	13.3-	1084.8	15.8-	3,512.0	14.3-	1167.2	16.9-

11	1295. 5	14. 2	4,011. 6	11.6	1210. 9	14. 9	3,749. 6	2003
7. 3	1389. 8	10. 4	4,430. 4	8.8	1317. 0	12	4,198. 4	2004
7. 2	1489. 9	10. 5	4,896. 9	5.3	1387. 2	8. 6	4,559. 5	2005
6. 5-	1392. 7	3. 6-	4,719. 9	8-	1275. 4	5. 2-	4,322. 3	2006
2. 6	1429. 1	5. 8	4,993. 9	2.2	1303. 2	5. 4	4,554. 1	2007
5. 2	1504. 1	8. 3	5,409. 8	4	1356. 3	7. 1	4,878. 3	2008
2. 7	1544. 1	5. 7	5,716. 7	4.4	1415. 7	7. 5	5,241. 3	2009
6. 1	1638. 8	9. 2	6,245. 6	6.1	1502. 4	9. 3	5,728	2010

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة(1994-2010)،

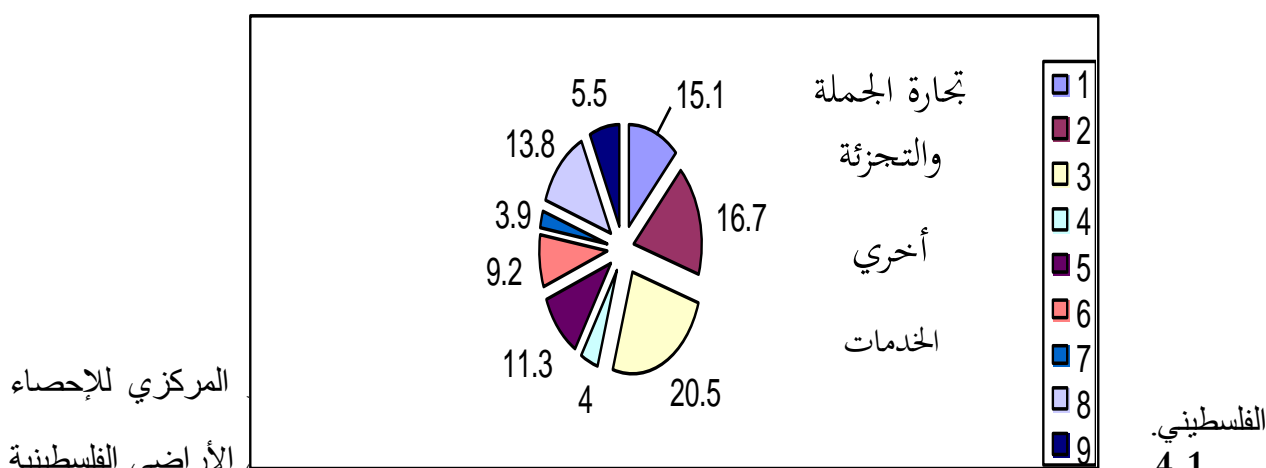
رام الله، فلسطين.

3-1- التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي:

على الصعيد القطاعي، يلاحظ من البيانات المتاحة خلال الفترة (1994-2010) سيطرة قطاع الخدمات بشقيه الإنتاجي و الاجتماعي على الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل سيطرة أقل لقطاع الإنتاج السلعي مع مرور السنوات. فعلى صعيد قطاعات الإنتاج السلعي نلاحظ انخفاض مساهمتها من سنة لأخرى، فقطاع الزراعة كانت مساهمته عام 1994 في الناتج المحلي 12.3%، لتتخفف لتصل إلى 9.5% في عام 2000، و تستمر في الانخفاض لتساهم ب 3.6% عام 2010، أما قطاع

الصناعة فلم يكن حاله أفضل من قطاع الزراعة فبعد أن كان يساهم ب 21.2% عام 1994، أصبح في عام 2000 يساهم بنسبة 15.7% ليبدأ على الانخفاض حتى عام 2010 لتشكل مساهمته 12.3%. أما قطاع الخدمات بشقيه الإنتاجي و الاجتماعي، فيلاحظ نمو متسارع في مساهمته في الناتج المحلي من سنة لأخرى، فبعد أن كان يساهم بنسبة 56% من الناتج المحلي عام 1994، أصبح يساهم بنسبة 70% عام 2000، و يستمر في النمو لتشكل مساهمته حوالي 77% عام 2010⁽⁴⁾.

شكل (1): المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام 2009.



المركزي للإحصاء الفلسطيني
ومن الملاحظ أن حجم البطالة الفلسطينية شهد تذبذباً واسعاً خلال فترة قصيرة من الزمن حيث انخفض من 24.7% عام 1994 إلى 11.8% في عام 1999 ثم ارتفع ليصل على 31.3% في عام 2002، ثم انخفض ليصل إلى 23.7% عام 2010⁽⁵⁾.

5-1- الفقر:

4-1- لقد كان أمل الفلسطينيين خلال مرحلة السلام أن يستطيع القطاع الخاص المتجه نحو التصدير أن يخلق فرص عمل محلية و بشكل سريع ليحول الاقتصاد الفلسطيني من مصدر العمالة إلى مصدر للسلع لكن العوامل السياسية في فترة ما بعد أوسلو أدت إلى ضعف فرص القطاع الخاص المتجه نحو التصدير و في نفس

الغربية، حيث تبين أن 76.9% من سكان قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر في عام 2007، مقابل 47.2% من سكان الضفة الغربية، لينخفض بعد ذلك مسجلاً 25.7% في عام 2010، موزعين بواقع 3.18% في الضفة الغربية و 3.38% في قطاع غزة⁽⁶⁾.

1-6- العجز في الموازنة العامة:

ينشأ العجز في الموازنة العامة بشكل عام عند زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، في هذه الحالة تلجأ الدولة إلى إصدار نقدي جديد، أو طلب مساعدات وقروض من الدول الخارجية، ولكن في الشأن الفلسطيني حيث لا يوجد نظام لإصدار عملة وطنية لتغطية العجز في الموازنة، فتكون الموازنة محتاجة بشكل دائم إلى المنح والقروض من الدول الخارجية في حالة وجود العجز.

إن زيادة نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية تؤدي على اتساع رقعة الفقر، و انخفاض مستوى المعيشة للأفراد و الأسرة مما يؤثر بشكل مباشر على عملية التنمية الشاملة. و تشير البيانات، أن نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر في الأراضي الفلسطينية في تزايد مستمر من سنة لأخرى، وذلك على الرغم من التحسن في هذه النسبة في بداية نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث انخفضت من 24% عام 1996 إلى 20% عام 1998، ولتأخذ بعد ذلك في الارتفاع لتصل إلى 32% من عام 2000، وتستمر بالارتفاع بشكل جنوني لتصل إلى 57.3% في عام 2007، وهذا يدل على مدى تدهور الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي إضافة إلى أن الفقر في قطاع غزة أكثر انتشاراً منه في الضفة

جدول رقم (2) العجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال (1999-2010)

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات العامة	942	939	273	290	747	1050	1370	722	1616	1780	1630	1901
النفقات العامة	1411	1655	1435	1246	1635	1528	2281	1707	2877	3273	3282	2983
العجز السنوي قبل التمويل	469-	716-	1162-	956-	888-	478-	911-	985-	1261-	1683-	1652-	1082-

المصدر: -السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، مشاريع الموازنة العامة لعدة سنوات.

كبيرة باعتباره المصدر الرئيسي للغذاء، وتوفير فرص العمل والإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة انه يعد من ابرز مكونات التجارة الخارجية، حيث تصل نسبة صادرات الحاصلات الزراعية إلى 22% من إجمالي الصادرات⁽⁷⁾، وعليه فقد قامت إسرائيل باستهداف القطاع الزراعي في إطار استهدافها للاقتصاد الفلسطيني بهدف تعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي وتدمير مقومات العملية الإنتاجية وتعزيز النزعة الاستهلاكية عند الفلسطينيين، فاستخدمت العديد من السياسات والإجراءات التي تخدم هذا الهدف المتمثل بإعاقة النشاط الزراعي بالأراضي الفلسطينية والتي كان أبرزها ما يلي⁽⁸⁾:

1- أدت السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه المحلية، والنهب المتواصل لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية (حيث تمت مصادرة نحو نصف أراضي الضفة الغربية وثلاث أراضي قطاع

ويوضح الجدول رقم (2) أن هناك عجزاً سنوياً دائماً في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، وأنه لا يمكن تغطية النفقات العامة بدون اللجوء إلى المنح والمساعدات الخارجية، وخاصة في ظل استمرار تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2- السياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني

تعرض الاقتصاد الفلسطيني لتشوّهات واختلالات عدة نتيجة للسياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية والتجارية التي مارستها إسرائيل خلال الفترة التي أعقبت احتلالها للأراضي الفلسطينية العام 1967، والتي استهدفت ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي ومحاصرته وإضعاف قدراته الإنتاجية والتشغيلية، والتي كانت على النحو التالي:

1-2 قطاع الزراعة:

يمثل القطاع الزراعي في فلسطين أهمية

4- تعرض القطاع الصناعي في قطاع غزة إلى الاستهداف الإسرائيلي المباشر خلال انتفاضة الأقصى، حيث تم تدمير وتخريب كافة المصانع والورش الفلسطينية المحاذية للشريط الحدودي مع قطاع غزة، إضافة لاستهداف المصانع المنتجة للسلع والمواد الإستراتيجية مثل الصناعات الإنشائية والمعدنية الموجودة في المحافظات والمناطق الأخرى، البعيدة عن الحدود⁽¹³⁾.

5- عدم تمكن العمال من الوصول لأعمالهم وعرقلة العمل داخل المناطق الصناعية.

6- أدى الحصار إلى تعطيل حركة التجارة بين المدن الفلسطينية مما أثر على تسويق المنتجات الصناعية بالإضافة لمنع تصديرها إلى الخارج بسبب إغلاق المعابر، كل هذا أدى إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع.

7- تسببت سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي في تدمير التنوع في إنتاج وتسويق منتجات القطاع الصناعي الفلسطيني، حيث تمكنت هذه السياسات من ربط مخرجات الصناعة الفلسطينية بالطلب في السوق الإسرائيلية، وبخاصة الطلب على المنتجات الفلسطينية منخفضة التكاليف كثيفة العمالة مثل الجرانيت والمنسوجات والأحذية والأثاث⁽¹⁴⁾.

2-3- قطاع الخدمات:

تعرض قطاع الخدمات الفلسطيني لتشوهات كثيرة خلال فترة الاحتلال، فقد نمت بعض الأنشطة التي تخدم الاقتصاد الإسرائيلي، وبخاصة تجارة الجملة والتجزئة والنقل اللازمة لتسهيل تدفق السلع المستوردة من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية، ونقل العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، بينما شهدت الخدمات الأخرى تراجعاً ملحوظاً خلال تلك الفترة، ونتيجة للقيود التي فرضتها إسرائيل على التجارة السلعية الفلسطينية.

كما واجه قطاع السياحة عراقيل عدة حالت دون نموه وتطوره خلال فترة الاحتلال نتيجة إهمال العديد من المواقع الأثرية وعدم صيانتها، وحرمان الأراضي الفلسطينية من أي اتصال مباشر مع العالم الخارجي، والمنافسة غير المتكافئة من الصناعة السياحية الإسرائيلية، وعدم منح تراخيص للمستثمرين الفلسطينيين لبناء فنادق جديدة، وفرضت ضرائب تعسفية على المنشآت السياحية الفلسطينية وبخاصة في القدس، إضافة إلى افتقار النشاط السياحي الفلسطيني للتمويل⁽¹⁵⁾.

كما كان لسياسة الحصار والإغلاق والعدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية بالغ الأثر على قطاع السياحة الفلسطيني، فقد طال العدوان الإسرائيلي

غزة، كما تمت السيطرة على 75% من مصادر المياه الفلسطينية، و85% من المياه المنتجة⁽⁹⁾، كما أقامت إسرائيل حوالي 200 مستعمرة استيطانية في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى حوالي 100 موقع استيطاني وهي مستوطنات لم تحصل على تراخيص السلطات الإسرائيلية ولا اعترافها⁽¹⁰⁾ إلى تشوهات كبيرة في أسعار المياه والأراضي الزراعية، وفي أجور العمال الزراعيين، مما أدى بدوره إلى تذبذب الإنتاج وانخفاض مستوى الربحية في قطاع الزراعة، وبالتالي تراجع الدور الاقتصادي لهذا القطاع.

2- بناء الجدار العازل في الضفة الغربية في جانيها الشرقي والغربي، مما جعله يقطع مساحات شاسعة من الأراضي، تصل نسبتها إلى أكثر من 18% من الأراضي الزراعية الخصبة، مما يعني حرمان الفلسطينيين من استغلال هذه الأراضي أو الاستفادة منها، وحرمانهم من مصادر أرزاقهم.

3- استمرار إقامة الحواجز العسكرية في مداخل المدن ومخارجها، والتي تعرقل حركة المحاصيل الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية مما يعرضها للتلف، ويزيد من تكلفتها.

4- الاعتداءات اليومية المتكررة للمستوطنين على الأراضي الفلسطينية وعلى المزارعين، بما في ذلك الاعتداء الجسدي، مع سلب المحاصيل، وقطع الأشجار وحرقتها، ومنع هؤلاء المزارعين من ممارسة نشاطهم الزراعي المعتاد، وخاصة في مواسم الحصاد وقطف الزيتون (خلال موسم قطف الزيتون لعام 2010، قام المستوطنين بتدمير ما يقارب من 4000 من أشجار الزيتون⁽¹¹⁾).

2-2- قطاع الصناعة:

لقد واجه القطاع الصناعي الفلسطيني العديد من الصعوبات والمخاطر التي هددت بقائه في المستقبل، وذلك نتيجة للسياسات والقيود الإسرائيلية، حيث أدت الاعتداءات والحصار الإسرائيلي إلى تراجع ملحوظ في نمو هذا القطاع وألحق به أضراراً كبيرة تمثلت في⁽¹²⁾.

1- أدى الإغلاق إلى منع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة مما أدى إلى توقف بعض المصانع عن العمل بشكل جزئي أو كلي.

2- منع خروج المواد المصنعة المعدة للتصدير مما أدى إلى ازدياد كبير في المخزون.

3- حجز إسرائيل لعدد كبير من الحاويات (بضائع ومواد خام) مما ترتب على ذلك دفع غرامات تأخير وجودها في الموانئ الإسرائيلية.

من معاناة الأسر الفلسطينية وزيادة البطالة وبالتالي ارتفاع معدلات الفقر⁽²⁰⁾.

3- انخفاض الطلب علي العمالة في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم تمكن هذا الاقتصاد من استيعاب الزيادة في حجم العمالة بسبب تغيب الاستثمارات الجديدة وانخفاض إنتاجية المشتغل، علاوة علي انخفاض كبير في معدل الأجور وعدم استقرار الدخل الذي اثر علي مستويات المعيشة في فلسطين.

2-5- قطاع التجارة:

في المجال التجاري، سيطرت إسرائيل علي التجارة الداخلية والخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة، وحولت الاقتصاد الفلسطيني إلي ثاني اكبر مستورد للمنتجات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وحرمت الاقتصاد الفلسطيني من الوصول إلي الأسواق العربية والدولية، وقد تجلّي ذلك بشكل واضح في العلاقات التجارية التي أصبحت محصورة بشكل شبه كامل مع إسرائيل نتيجة القيود والعراقيل التي كانت تضعها إسرائيل أمام حركة البضائع بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي، باستثناء إسرائيل، تحت ذرائع سياسية وأمنية. ففي العام 2010 كان 74% من الاستيراد الفلسطيني يأتي من إسرائيل و85% من الصادرات الفلسطينية يذهب إلي إسرائيل⁽²¹⁾.

وتتمثل أهم جوانب الأضرار التي لحقت بالقطاع التجاري نتيجة السياسات الاسرائيلية بما يلي⁽²²⁾:

1- حجز كافة البضائع المستوردة لمناطق السلطة الوطنية بالموانئ والمعابر الإسرائيلية، خاصة بعد إعادة الانتشار من قطاع غزة. وما يترتب علي ذلك من دفع رسوم وغرامات عالية، بالإضافة لتأثر كثير من الصناعات الفلسطينية التي تعتمد علي استيراد المواد الخام من الخارج، مما يؤثر علي القدرة التنافسية لها.

2- تعطيل حركة الصادرات الفلسطينية إلي الخارج عموماً والبلدان العربية خصوصاً والتي تقدر بحوالي 10% من إجمالي الصادرات الفلسطينية.

3- تقطع أوصال المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها أعاق حرية تنقل العمالة والمنتجات الصناعية، مما أثر علي العملية الإنتاجية والتسويقية في هذه الصناعات، وأدى لارتفاع حجم المخزون في المصانع لعدم القدرة علي التسويق في مختلف المحافظات الفلسطينية وخصوصاً محافظات قطاع غزة.

4- الحصار المفروض علي القطاع التجاري نتج عنه خسائر كبيرة للخزينة الفلسطينية بسبب توقف

العديد من المنشآت السياحية بالقصف والتدمير تارة والاحتلال تارة أخرى، لذا فقد أصيب هذا القطاع بالشلل التام بما في ذلك الفنادق والمطاعم ووسائل النقل السياحي. فقد خص تقرير لوزارة الاقتصاد الفلسطينية ومعهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، أن قطاع السياحة الفلسطيني تكبد خسائر تقدر بحوالي 143 مليون دولار خلال العام 2010 نتيجة للحصار والإغلاق الاسرائيلي⁽¹⁶⁾.

2-4- العمالة الفلسطينية:

نصت اتفاقية باريس علي أن يحاول كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي الحفاظ علي اعتيادية حركة العمال بينهما، مع إعطاء الحق لكل جانب في تحديد حجم وشروط وحركة العمل إلى منطقته من وقت لآخر، فإذا علق أحد الجانبين الحركة العادية مؤقتاً، فإنه يعطي الجانب الآخر إشعاراً فوراً بذلك، وللجانب الآخر أن يطالب بمناقشة ذلك الأمر في اللجنة الاقتصادية المشتركة. ولكن في التطبيق العملي قررت إسرائيل من طرف واحد ما هو عدد العمال الفلسطينيين الذين يسمح لهم بدخول سوق العمل لديها، وما هو توزيعهم بين مختلف القطاعات، مما جعل تدفق العمال إلي اقتصادها مرتبطاً بأهداف سياسية، ومنظماً بنظام تراخيص عمل صارم، وكانت له نتائج مباشرة في دخل الفلسطينيين ومستوي فقرهم⁽¹⁷⁾.

ونظراً لاعتماد فلسطين علي سوق العمل الإسرائيلي فإن تخفيف/تشديد القيود علي حراك العمل الفلسطيني يترجم فوراً إلي زيادة/نقص في التوظيف في إسرائيل وبالتالي إلي زيادة/نقص في البطالة في الاقتصاد الفلسطيني، أي انه يؤثر مباشرة في الدخل والاستهلاك والاستثمار والإيرادات الحكومية الخ⁽¹⁸⁾.

ولقد أثرت السياسات والإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب علي سوق العمل الفلسطيني والتي كانت أثارها علي النحو التالي:

1- سياسات الإغلاق والحصار وفرض القيود علي تنقل اليد العاملة، بالإضافة إدخال إسرائيل نظام تراخيص العمل للعمال الفلسطينيين من أجل تنظيم تدفقهم إلي اقتصادها، أدت إلي انخفاض عدد العاملين داخل سوق العمل الإسرائيلية بدرجة كبيرة إلى نحو 25000 عامل بينما كان يقدر بنحو 120000 عامل قبل اندلاع انتفاضة الأقصى⁽¹⁹⁾.

2- أدي قيام إسرائيل بإقامة الجدار العازل إلي منع المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلي أراضيهم الواقعة خلف الجدار تمهيداً لمصادرتها فيما بعد، بالإضافة إلي الحد بشكل كبير من وصول العمال الفلسطينيين إلي أماكن عملهم داخل إسرائيل مما فاقم

في مجال استغلال مواردهم وحرية القرار الاقتصادي المستقل.

3-2- التجارة الخارجية الفلسطينية وتكريس

التجارة مع إسرائيل

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ارتبط قطاع التجارة الخارجية بالأوضاع والتطورات المتعلقة بالاقتصاد والسياسة والأمن في إسرائيل. فقد تحول الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الممارسات والإجراءات الإسرائيلية إلى اقتصاد تابع، وأصبحت السوق الفلسطينية سوقاً استهلاكية مفتوحة للمنتجات الإسرائيلية. فالإجراءات الإسرائيلية تؤثر على طبيعة وقيمة التجارة الخارجية بين الأراضي الفلسطينية ودول العالم الأخرى.

وما يزال تحكم إسرائيل بالمعايير والمطارات والحدود يؤثر بشكل هائل على التجارة الخارجية الفلسطينية، كما تعتمد إسرائيل من خلال ذلك إلى منح نفسها مزايا تفضيلية واحتكارية، بحيث تجبر الاقتصاد الفلسطيني على التعامل معها، وتجعل إسرائيل في أحيان كثيرة الخيار الوحيد المتاح.

وأمام الصعوبات التي تواجه رجال الأعمال الفلسطينيين في مجالات الاستيراد والتصدير، كانت التجارة في معظم الأوقات تتم عبر تجار إسرائيليين، وذلك تقادياً للإجراءات المعقدة التي تتبعها إسرائيل في المواني والمطارات، الأمر الذي يترتب عليه حدوث زيادة كبيرة في النفقات التي يتحملها المستوردون والمصدرون، وعزوفهم في كثير من الحالات عن ممارسة نشاطهم. هذا بالإضافة إلى أن إسرائيل قد جعلت أفاق الاستيراد مفتوحة بشكل كبير على السلع الاستهلاكية في المقام الأول، وهي سلع ذات أهمية أقل للاقتصاد الفلسطيني، أما حركة الصادرات فظلت محدودة للغاية.

ويعاني الميزان التجاري الفلسطيني بشكل كبير من الخلل الهيكلي في تركيبة قطاع التجارة الخارجية، والمتعلق بعدم قدرة الصادرات الفلسطينية على تغطية الواردات، حيث تمثل الصادرات في العادة أقل من 20% من قيمة الواردات. وقد استحوذت التجارة مع إسرائيل على حوالي 80% من حجم التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية، وهذا يعكس حجم سيطرة الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، فقد بلغت نسبة الصادرات الفلسطينية للسوق الإسرائيلية حوالي 92% من مجموع الصادرات الفلسطينية، وهي معظمها موجهة لخدمة الصناعة الإسرائيلية، كما شكلت الواردات الفلسطينية من السوق الإسرائيلية ما يزيد عن ثلاثة أرباع مجمل الواردات الفلسطينية، وهي تشكل حوالي 10% من مجموع الصادرات الإسرائيلية إلى العالم الخارجي⁽²⁶⁾. ففي

الدخل الناتج عن الجمارك والضرائب والتي تقدر بحوالي 1. 7 مليون دولار يومياً.

2-6- قطاع النقد والمال:

فيما يخص قطاع النقد والمال، فقد أغلقت إسرائيل جميع البنوك العربية عشية الاحتلال، فيما سمحت لكل من بنك فلسطين في غزة وبنك القاهرة عمان في الضفة الغربية للعمل في عامي 1981، 1986 علي التوالي مما حرم الاقتصاد الفلسطيني طيلة السنوات الماضية من التسهيلات المصرفية⁽²³⁾، بالإضافة إلى نهب الموارد المالية، والذي كان يتم عبر عدد من القنوات أهمها ضريبة القيمة المضافة المفروضة على البضائع التي يستوردها الفلسطينيون من أو عبر إسرائيل، وبيع إصدار العملة التي تحصل عليه إسرائيل بحكم فرض عملتها على الاقتصاد الفلسطيني. وتقدر بعض المصادر مجموع ما كانت تحصل عليه إسرائيل عبر هذه القنوات الثلاث ما بين 15% إلى 25% من الناتج القومي في السنة⁽²⁴⁾.

3- قنوات الارتباط والتشابك بين الاقتصاد

الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي

تتعدد صور الارتباط الاقتصادي الفلسطيني بالاحتلال الإسرائيلي ولا تتوقف عند حد معين فهي تعكس العلاقة بين طرفين غير متكافئين يتحكم أحدهما في الآخر بحكم سيطرته على المقدرات والموارد الطبيعية، وتأثيره المباشر في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفيما يلي بعض أشكال التشابك والارتباط بين الاقتصادي الفلسطيني بالاحتلال الإسرائيلي:

1-3- السيادة على الموارد الطبيعية

نص اتفاق أوسلو سنة 1993 على تقسيم المناطق الفلسطينية إلى مناطق ذات سيطرة فلسطينية كاملة (مناطق أ وتشكل 17. 7% من المساحة الإجمالية للضفة والقطاع) وأجزاء ذات سيطرة مشتركة أمنية إسرائيلية ومدنية فلسطينية (مناطق ب وتشكل 21. 3% من المساحة الإجمالية) وثالثة ذات سيطرة إسرائيلية كاملة (مناطق ج وتشكل 61% من المساحة الإجمالية)⁽²⁵⁾، خلال الفترة الانتقالية الممتدة لخمس سنوات، على أن يتم نقل السيادة الكاملة للفلسطينيين على المناطق ب و ج من خلال الانتقال إلى اتفاق الوضع النهائي التي لم تتم إلى الآن، هذا الوضع الذي منح إسرائيل الفرصة لتكثيف إجراءاتها من أجل نهب المزيد من الموارد الفلسطينية من خلال السيطرة على الأرض ومعظم مصادر المياه.

أدى الوضع القائم إلى حدوث تنافر بين السلطة المفترض قيامها والصلاحيات الفعلية المتاحة لها. وقد حرم ذلك الفلسطينيين من الكثير من حقوقهم الطبيعية

ويوضح الجدول التالي حجم التجارة الخارجية الفلسطينية منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، ويظهر مدى تحكم إسرائيل بهذه التجارة استيراداً وتصديراً.

العام 2010، استحوذت التجارة الفلسطينية مع إسرائيل على 74% من إجمالي التجارة الفلسطينية، ومثل العجز التجاري مع إسرائيل أكثر من 70% من العجز الكلي⁽²⁷⁾.

جدول (3): حجم التجارة الخارجية للسلطة الفلسطينية للفترة: (1995-2010). القيمة: بالمليون دولار

الميزان التجاري مع إسرائيل	الواردات		الصادرات			السنة
	نسبة الواردات من إسرائيل	الواردات من إسرائيل	إجمالي الواردات	نسبة الصادرات إلى إسرائيل	الصادرات إلى إسرائيل	
1096-3	88	3.1460	1658.2	3.92	364	1995
1424-	86.5	2.1743	2016.1	94	2.319	1996
1494-	82.7	1852	2238.5	94	360	1997
1451-6	77	1.1833	2375.1	6.96	5.381	1998
1494-	61	1854	3007.2	7.96	360	1999
1369-	73	1739	2382.8	3.92	370	2000
1079-	66.5	1352	2033.6	94	273	2001
-901	73.7	1117	1515.6	7.89	216	2002
1053-6	72.7	6.1309	1800.2	5.91	256	2003
1466-7	73.6	8.1747	2373.2	90	1.281	2004
1583-1	70.3	7.1873	2667.6	6.86	6.290	2005
1675-6	72.6	1.2002	2758.7	89	6.326	2006

1987	.74	9 .2442	3284	7 .88	2 .455	513	2007
-6 .	4						
2295	.80	8 .2794	.3466	5 .89	5 .499	4 .558	2008
-4 .	6		1				
2197	.73	1 .2651	.3600	84	5 .453	3 .518	2009
-6 .	6		7				
-	72.	2873. 3	3958.	84. 8	488. 4	575. 5	2010
2384.	6		5				
9							

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات (1995-2010)، رام الله، فلسطين.

وتقدر هذه الأموال بنحو 60 مليون دولار شهريا⁽²⁹⁾.

3-3- السوق الإسرائيلية هي مصدر الطاقة

وقد استخدمت إسرائيل هذه الأموال كوسيلة ضغط وابتزاز سياسي، فكثيرا ما لجأت إسرائيل إلي احتجاز الإيرادات الضريبية وإيرادات التخليص الجمركي لاعتبارات انفرادية، مثلما حدث في الاعوام 2002 و 2006 و 2011. وهذا الأمر يزعزع استقرار الاقتصاد الفلسطيني علي نحو خاص، حيث أن الإيرادات المتأتية من التخليص الجمركي تمثل ما بين 60 و 70 في المائة من إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية. ويجعل انعدام القدرة علي التنبؤ بتسليم إسرائيل للإيرادات الفلسطينية المتعلقة بالجمارك التخطيط المالي صعبا، ويقوض قدرة السلطة علي الدفع لعملاء القطاع الخاص الذين يوردون إليها السلع والخدمات، ويهدد قدرتها علي دفع المرتبات لأكثر من 150000 موظف حكومي.

يعتبر السوق الإسرائيلي المصدر الأول لواردات الضفة الغربية وقطاع غزة من الطاقة، ممثلة في مشتقات النفط، كالبنازين والسولار، إضافة إلي الغاز الطبيعي والكهرباء، حيث تتجاوز قيمتها 20% من مجموع الواردات السلعية الفلسطينية، مما يعني زيادة الواردات وزيادة العجز في الميزان التجاري، كما يعتمد قطاع غزة علي السولار الصناعي المستورد من إسرائيل، والمخصص لتشغيل مولدات شركة توليد الكهرباء الرئيسية والوحيدة في غزة. ولقد لجأت إسرائيل إلي تقليص كمية هذا النوع من الوقود منذ سيطرة حركة حماس علي قطاع غزة، بحيث اقتصر علي تشغيل المولدات لنحو 65 ميجاوات مقارنة مع 170 ميجاوات هي الطاقة الإجمالية للمولدات، ثم امتد هذا التقليص مجددا لكي يصل إلي مستوى تشغيل قدره 30 ميجاوات فقط، مما أدي إلي معانات سكان قطاع غزة من الانقطاع المتكرر للكهرباء، ذلك بخلاف الخسائر التي لحقت بالتجار نتيجة فساد البضائع المخزنة في المبردات. وبصورة عامة فإن المواد البترولية التي سمحت إسرائيل بإدخالها إلي قطاع غزة كانت محدودة للغاية، أما ما تم إدخاله من الغاز المخصص للطهي فقد بلغ معدله 46% بالمقارنة مع الاحتياجات الفعلية لسكان قطاع غزة، الذي زاد من معانات سكان القطاع⁽²⁸⁾.

ويترتب علي عدم القدرة علي التنبؤ بتسليم إسرائيل للإيرادات الفلسطينية المتعلقة بالجمارك أثر كبير في التنمية الاقتصادية، ويمكنه أن يخل بسهولة باستقرار الاستهلاك والاستثمارات العامة. فالتنقيات العامة تؤدي دورا حاسما في حفز الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية وفي التعويض عن القيود التي تعترض إمكانات القطاع الخاص لتحقيق دوره الممكن في تعزيز النمو، وإنشاء الوظائف، والحد من الفقر. كما أن انعدام القدرة علي التنبؤ بإيرادات التخليص الجمركي يرفع مستوي عدم اليقين المالي للسلطة الفلسطينية الذي هو مرتفع أصلا.

3-4- تحكم إسرائيل في جباية الرسوم الجمركية

3-5- استعمال العملة الإسرائيلية في التداول

علي المنافذ الدولية

لقد نص البروتوكول الاقتصادي (اتفاقية باريس الاقتصادية) علي استخدام الشيقل الإسرائيلي كعملة قانونية بجانب العملات القانونية الأجنبية الأخرى في فلسطين كما أرجأ هذا البروتوكول السماح بإصدار نقد وطني فلسطيني إلي فترة لاحقة غير محددة. وبشكل عام فإن هناك ثلاث عملات رئيسية يتم تداولها في

نصت اتفاقية باريس الاقتصادية علي أن تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة إلي الإجراءات الجمركية التابعة للإدارة الإسرائيلية، فتحصل السلطات الإسرائيلية العوائد والضرائب علي البضائع المستوردة والمتجهة إلي الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلي ضريبة القيمة المضافة التي تفرضها إسرائيل علي البضائع والخدمات التي تقدمها إلي سكان الأراضي الفلسطينية.

خطوات نحو الانفكاك من التبعية إلى الاقتصاد الإسرائيلي، إلا إن واقع الحال غير ذلك، فقد سمح اتفاق باريس لإسرائيل بالاستمرار في الاستئثار بمقومات الاقتصاد الفلسطيني والسيطرة عليه، وتقيد صلاحيات السلطة الفلسطينية وإمكانيات النمو الاقتصادي. وما زاد الأمر سوءاً، إخفاق السلطة الفلسطينية في الاستفادة من الفرص المحدودة المتاحة، وعدم امتلاكها لرؤية وخطة وبرنامج للعبور للامن لمرحلة جديدة، تؤسس لاقتصاد فلسطيني مستقل نسبياً عن الاقتصاد الإسرائيلي. فقد تقاعست عن لعب دور ايجابي وفعال ومستقل في دعم عملية الاعمار وإعادة البناء، ولم تقم بانتهاج سياسات تنموية مواتية تعمل على تعزيز القدرة الذاتية، لتقوية المناعة المجتمعية الفلسطينية وربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي.

4-1- الامكانيات الذاتية المتاحة للفلسطينيين لاحداث عملية الانفصال عن الاقتصاد الاسرائيلي:

برغم خصوصية الاوضاع الاقتصادية والسياسية والفلسطينية، وندرة الموارد الطبيعية، الخ، فان المناطق الفلسطينية تتسم ببعض الامكانيات المتاحة للاستثمار والتي تمكنها من دفع عملية التنمية المستهدفة، ومن بين هذه الامكانيات⁽³³⁾:

4-1-1- ارتفاع المستوى التعليمي للفلسطينيين

بالمقارنة مع المستوى ذاته في معظم الدول العربية، واسرائيل الى جانب وجود نسبة عالية من الكفاءات العلمية والعملية والفنية، بين الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين مما يشكل في حال عودتهم رصيذا كبيرا من قوة العمل الفلسطينية عالية الكفاءة والخبرة.

4-1-2- خوض الفلسطينيين تجربة "الاعتماد

على الذات" اثناء السنوات الاولى للانتفاضة:

حيث تم تطوير الاقتصاد الفلسطيني المنزلي خلال تلك الفترة برغم طول فترات الحصار والإغلاق للمناطق الفلسطينية، مما يبشر بإمكانية التطوير الذاتي للاقتصاد الفلسطيني، كذلك تمكن الفلسطينيون من تطبيق نظام التكافل الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني، مما يؤهلهم للقضاء على التوترات الاجتماعية المحتملة عن طريق تنمية الوعي الوطني بمتطلبات المرحلة واستخدام الكفاءات المتميزة، وجزء من ثروات كبار الملاك وأصحاب رؤوس الاموال لرفع الكفاءة الانتاجية والفنية للعمالة الفلسطينية مما يحقق زيادة معدل الانتاج القومي، والدخل القومي، ويعجل بفعاليات التنمية المستهدفة في حال تمكن الفلسطينيون من استغلال الامكانيات المتاحة ومعالجة المشكلات الموجودة داخل اقتصادهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، الي جانب تكوين الاجهزة والمؤسسات الديمقراطية المستقلة

فلسطين وهذه العملات هي: الشيفل الإسرائيلي، الدينار الأردني والدولار الأمريكي، فالسلع الاستهلاكية والصناعية وكافة السلع التي يتم استيرادها من إسرائيل يتم تسمية سعرها بالشيفل الإسرائيلي الذي هو عملة تسوية المدفوعات بين إسرائيل وفلسطين في حين يتم تسمية العقارات وإيجاراتها والأوراق المالية وأجور العمال بالدينار الأردني أو الدولار الأمريكي.

إن استخدام الشيفل الإسرائيلي في التداول يجعل الاقتصاد الفلسطيني عرضة لسياسات أسعار الصرف الإسرائيلية على شروط التجارة للأراضي الفلسطينية بالإيجاب أو بالسلب بحسب هذه السياسات كما تؤثر هذه السياسات على معدل التضخم، فمعدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال العقود الماضية كانت تسير باتجاهات موازية لمعدلات التضخم الإسرائيلية⁽³⁰⁾.

كما أدى تدهور قيمة الشيفل الإسرائيلي بشكل مستمر و بمعدلات عالية إلى سلب المواطنين الفلسطينيين قوة شرائية لما يحتفظون به من شواقل إسرائيلية.

بالإضافة إلى أن إعلان الشيفل الإسرائيلي كعملة قانونية متداولة بحد ذاته أدى لتمكين إسرائيل من نهب ما يقارب من 3% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني فيما يعرف بربيع العملة وهو الربيع المرتبط بالأرباح التي تحققها جهة الإصدار النقدي⁽³¹⁾، وفي ظل

إتمام معظم المبادلات والتعاملات داخل الاقتصاد الفلسطيني بوحدة الدفع الإسرائيلية على حساب الدولار الأمريكي والدينار الأردني، فإن هذا الواقع قد مد إسرائيل بربيع منظم، نتيجة استخدام وحدة دفعها داخل الاقتصاد الفلسطيني، مقابل حرمان الاقتصاد الفلسطيني وعدم استفادته من هذا المورد المالي الدائم، كما عمل على تقيد قدرة الاقتصاد الفلسطيني على سداد مدفوعا ته بالعملة الأجنبية، خاصة وان الشيفل الإسرائيلي عملة غير قابلة للتحويل، ومما يزيد من المشكلة هو تعقيد السلطات المالية الإسرائيلية عملية تحويل الشيفل مقابل العملات الأجنبية الأخرى⁽³²⁾.

4- فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني

بالاقتصاد الإسرائيلي

تهدف سياسة السيطرة الإسرائيلية (الاحتلال الاقتصادي)، القائمة على دمج وتدمير اقتصاديات الأراضي الفلسطينية إلى إزالة الواقع الفلسطيني، ويتطلب هذا الوضع مواجهة السياسات الإسرائيلية على الصعيد الاقتصادي، بوضع إستراتيجية اقتصادية قادرة على الدفاع عن الاقتصاد الفلسطيني وعن الوجود والهوية الفلسطينية.

لقد كان من المفترض بعد توقيع اتفاق أوسلو في العام 1993، وبروتوكول باريس الذي تلا ذلك، أن يسير الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة

قيام صناعات ذات كثافة عمالية، مثل الصناعات الغذائية والصناعات الإنشائية، ومن خلال تقديم حوافز للمؤسسات الصناعية لتشجيعها على استيعاب جزء من العاطلين عن العمل، وذلك من خلال تغطية السلطة جزءاً من رواتب هؤلاء العمال، أو من خلال تقديم إعفاءات ضريبية أو إعطاء أولوية في المشتريات الحكومية للمؤسسات التي تسهم في استيعاب جزء من العاطلين عن العمل.

4-2-4- الانفتاح التجاري على الأسواق

الدولية:

لقد حددت اتفاقية باريس كثيراً من إمكانيات الانفتاح التجاري للأراضي الفلسطينية على الأسواق العربية والإقليمية والدولية، وبخاصة في المجالات الخدمية التي يمكنها تجاوز القيود المفروضة على حركة المعابر والحصار الاقتصادي الراهن، وذلك بأساليب مبتكرة توفرها التكنولوجيا الحديثة باستخدام شبكة الانترنت . خاصة وان المؤسسات الفلسطينية تمتلك في مجال تكنولوجيا المعلومات طاقات متعددة وواعدة، ومن ثم يحدث تطور كبير في هذا النشاط القادر على استيعاب أعداد كبيرة من الخريجين المتخصصين في هذه الخدمات، مما قد يسهم في النمو الاقتصادي، وزيادة عائدات الصادرات الخدمية فيتحسن ميزان الخدمات الفلسطيني مع العالم الخارجي⁽³⁶⁾.

أما نقطة البداية على المستوى الداخلي الفلسطيني نحو فك الارتباط بإسرائيل، فتكمن في تطوير قدرات المواطنين الفلسطينيين الذاتية، وتطوير رأس المال البشري، بما يحقق الرؤية التنموية الفلسطينية، والبدء في إزالة التشوهات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير بنية اقتصادية اجتماعية قادرة على امتلاك المعرفة وتوطين التكنولوجيا، وإعادة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية على أسس مهنية، ومحاربة أشكال الفساد المالي، التي ظهرت في السنوات الماضية، وتطوير البيئة الاستثمارية المحفزة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وبدء العمل على إدماج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العربي والاستفادة من السوق الكبيرة المتاحة.

خاتمة:

إن الحديث عن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، يقودنا إلى حقيقة مفادها انه اقتصاد تحت الاحتلال. انه اقرب إلى إدارة مجموعة من السجناء جانباً من شؤونهم الاقتصادية في سجن كبير هو الضفة الغربية وقطاع غزة. و"السجان" الإسرائيلي يتحكم بالحدود والمعابر وفي حركة البضائع والأشخاص، ويستطيع قتل الناس وتدمير الممتلكات ومصادرتها، وإقامة الحواجز وتقطيع أوصال الأرض ومنع الصادرات والواردات فضلاً عن التحكم بمصادر

القادرة على المنافسة المحلية والإقليمية سوف يكون في امكانهم احداث التنمية المستقلة وبالتالي سوف يصبحون قادرون على الانفصال عن الاقتصاد الاسرائيلي.

4-2- الختوات المطلوبة لفك الارتباط

الفلسطيني عن الاقتصاد الاسرائيلي

مع التسليم بصعوبة فك ارتباط وتبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، فإن ذلك لا يلغي وجود فرصة حقيقية للبدء في تحقيق هذا الهدف بشكل تدريجي ومبرمج ومدروس نحو إصلاح التشوهات الهيكلية التي حدثت جراء التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وقد تكون نقطة البداية هي في إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل على أسس ومبادئ جديدة، والقيام بخطوات حقيقية نحو الاستقلال الاقتصادي تكون أهمها:

4-2-1- استعادة السيطرة على المعابر:

لا يمكن للسلطة الفلسطينية أن تصل إلى استقلال اقتصادي حقيقي بدون التوصل إلى وضع يسمح لها بإدارة المعابر الدولية بصورة حرة وبدون تدخل السلطات الإسرائيلية. حيث إن الجانب الإسرائيلي يتخذ موقفاً متشجعاً من هذه الناحية، متذرعاً بشكل أساسي بالنواحي الأمنية. ولكن بغض النظر عن أي اتفاق نهائي بخصوص المعابر فإنه يجب التوصل إلى اتفاق مرحلي يسمح بالسيطرة الفعلية للفلسطينيين عليها، على الأقل بالنسبة لحركة السلع ومستلزمات الإنتاج⁽³⁴⁾.

4-2-2- التجارة بين الطرفين:

يجب أن تسعى السلطة الفلسطينية إلى إقامة علاقات تجارية قائمة على حرية السلع بين الطرفين، وذلك بدون حواجز جمركية أو غير جمركية، وذلك من خلال خلق آليات عملية واضحة تحد من قدرة الطرف الإسرائيلي على المناورة وعدم الالتزام الفعلي بهذا المبدأ⁽³⁵⁾. وبشكل خاص، فإن القضايا المتعلقة

بالمواصفات والمقاييس وبالجوانب الأمنية للتبادل التجاري يجب أن تناقش ويتفق عليها بشكل تفصيلي وعلى ضوء الخبرات المكتسبة طيلة السنوات الماضية.

4-2-3- توفير فرص عمل داخل

الاقتصاد الفلسطيني:

لقد شككت اليد العاملة الفلسطينية في إسرائيل أحد أهم أشكال التبعية الاقتصادية مع إسرائيل خلال العقود الماضية، ومع التسليم بأنه من المتعذر التطلع إلى توقف تدفق العمال من الضفة والقطاع إلى إسرائيل وذلك يرجع إلى التحولات التي طرأت على سوق العمل الفلسطيني طوال سنوات الاحتلال، إلا أن هناك إمكانية في تحجيم هذا التدفق إلى أقصى الحدود من خلال خلق فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بتشجيع

للاقتصاد الإسرائيلي كخيار وحيد وبشكل مباشر. وعليه، فإن فك الارتباط الاقتصادي الفلسطيني بإسرائيل ولسيستها وممارساتها، وتقليص الاعتماد المفرط عليها، وتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وتنويع وتطوير علاقاته الاقتصادية والتجارية وتعزيزها مع العالم الخارجي، يصبح ضرورة حيوية ومطلبا رئيسيا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

المياه والكهرباء والنقل والطاقة. وما زال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من سياسات الاحتلال وممارساته، التي يحرص من خلالها على إخضاع الاقتصاد الفلسطيني لسيطرته، من أجل استمراره في التمتع بالمزايا والمكاسب الناشئة عن هذه الممارسات، وذلك من خلال عزل الاقتصاد الفلسطيني عن العالم الخارجي العربي والدولي على حد سواء، وجعل هذه المعاملات في أضيق نطاق ممكن، وجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعا

الهوامش:

1. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، " نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية"، رام الله، 2005، ص 18.
2. رودمل تيموثي، الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ورقة مقدمة لورشة عمل تمويل التنمية في فلسطين، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 1998.
3. إبراهيم سالم جابر، " التمويل الأجنبي، الواقع . التحديات"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، مايو 2005.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994-2010)، رام الله، فلسطين.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: اداء الاقتصاد الفلسطيني لعام 2010، رام الله، فلسطين، مايو 2011، ص 19.
6. نفس المرجع السابق، ص 26.
7. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009، بيروت، 2010، ص 410.
8. نفس المرجع، ص 412.
9. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): "تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني"، حزيران، 2003.
10. Fadle Al-Naqib: " Palestinian-Israeli Economic Relations: Reality and Future Prospects", June, 2003.
11. ESCWA: " Economic and social repercussions of the Israeli occupation on the living conditions of the Palestinian people in the Occupied Palestinian Territory , including Jerusalem, and of the Arab population in the occupied Syrian Golan", May, 2011 .
12. سامي مقداد، "اثر الاعتداءات والحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين"، مجلة رؤية، العدد "10"، تموز 2001.
13. جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، القاهرة، ص 265.

14. نفس المرجع السابق.
15. ESCWA: " Economic and social repercussions of the Israeli occupation on the living conditions of the Palestinian people in the Occupied Palestinian Territory , including Jerusalem, and of the Arab population in the occupied Syrian Golan", May, 2009 .
16. Palestinian Ministry of National Economy and ARIJ, "The economic costs of the Israeli occupation for the occupied Palestinian territory" , Jerusalem , September 2011 .
17. الأمم المتحدة: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "سياسات بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة"، نيويورك، 2009، ص39.
18. نفس المرجع.
19. منظمة العمل العربية، " المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية المدمرة على منظمات أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري والجزء المحتل في جنوب لبنان"، تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية لعام 2010، مقدم إلى: الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولي " جنيف ، 2 - 18 يونيو / حزيران 2010 ."
20. مكتب العمل الدولي، "وضع عمال الأراضي العربية المحتلة"، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، جنيف، 2011، ص3.
21. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2010، بيروت، ص 366.
22. غازي الصوراني، "واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة"، غزة، يناير 2006، ص34.
23. سامي مقداد، مرجع سبق ذكره.
24. ماس، مرجع سبق ذكره.
25. المراقب الاقتصادي ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العدد (8)، القدس ، 2001 ، ص 8.
26. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تقرير عن المساعدات المقدمة من الأونكتاد إلي الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة"، جنيف، سبتمبر 2011، ص10.
27. التقرير الاستراتيجي 2006، ص318.
28. التقرير الاستراتيجي 2009، مرجع سبق ذكره، ص418.
29. الأونكتاد 2011، ص ص 12-13.
30. محمد اشنتية: "الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية"، بكدار، القدس، 1999، ص303.
31. Fadle AL-Naqib, op. cit
32. محمد اشنتية، مرجع سابق، ص295.
33. Fadle AL-Naqib, op. cit
34. خالد أبو القمصان: "دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل"، ورقة عمل مقدمة إلي المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة، مايو 2005.
35. نفس المرجع.
36. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009، مرجع سبق ذكره، ص435.